

Distr.
GENERAL

S/RES/1001 (1995)
30 June 1995

مجلس الأمن

القرار ١٠٠١ (١٩٩٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٥٤٩ المعقودة في
٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و ٨١٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٨٥٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ٩١١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ و ٩٥٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ و ٩٧٢ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ و ٩٨٥ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (S/1995/473)، عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا،

وإذ يشدد على أن شعب ليبيريا يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق السلم والمصالحة الوطنية،

وإذ يثني على الدور الإيجابي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لجهودها المستمرة من أجل إعادة إحلال السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا،

وإذ يرحب باجتماع القمة الأخير لرؤساء دول وحكومات لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية والمعنية بليبيريا الذي عقد في أبوجا بنيجيريا، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٥،

وإذ يلاحظ أن من شأن قيام جميع الجهات المعنية، بما فيها دول الجماعة الاقتصادية ببذل مجهود متضافر ومتناسق آخر أن يساعد في دفع عملية السلم إلى الأمام،

وإذ يساوره القلق إزاء عدم تمكن الأطراف الليبرية حتى الآن من تنصيب مجلس الدولة، وإعادة تثبيت وقف فعال لاطلاق النار واتخاذ خطوات ملموسة نحو تنفيذ أحكام اتفاق أكرأ الأخرى،

وإذ يساوره بالغ القلق أيضا إزاء استمرار القتال بين الفصائل وداخلها في أجزاء من ليبيريا، مما أدى الى تفاقم محنة السكان المدنيين، ولا سيما في المناطق الريفية، فضلا عن تأثيره على قدرة الوكالات الإنسانية على تقديم الإغاثة،

وإذ يدعو الفصائل الليبرية، وخاصة المقاتلين، الى احترام حقوق الانسان للسكان المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار تدفق الأسلحة الى ليبيريا انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٧٨٨ (١٩٩٢)،

وإذ يثني أيضا على الدول الافريقية التي ساهمت بقوات في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية وعلى الدول الأعضاء التي قدمت المساعدة دعما لمفاوضات السلام وقوات حفظ السلام، بما في ذلك التبرعات المقدمة الى الصندوق الاستثماري لليبيريا،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛

٢ - يؤكد أن استمرار الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لعملية السلم في ليبيريا، بما في ذلك استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، يتوقف على ما تتخذه الأطراف الليبرية من إجراءات فورية لتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية وتحقيق المصالحة الوطنية؛

٣ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥،

٤ - يحث الأطراف الليبرية على أن تستغل هذه الفترة لاحراز تقدم جاد وكبير نحو تنفيذ اتفاقي اكوسومبو وأكرا (S/1994/1174 و S/1995/7). وأن تتخذ على وجه التحديد الخطوات التالية:

(أ) تنصيب مجلس الدولة؛

(ب) إعادة تثبيت وقف شامل وفعال لاطلاق النار؛

(ج) فض اشتباك جميع القوات؛

(د) وضع جدول زمني ومخطط متفق عليهما لتنفيذ جميع الجوانب الأخرى من الاتفاقين، ولا سيما عملية نزع السلاح؛

٥ - يعلن أنه ينوي، بعد النظر في تقرير الأمين العام، ألا يعمد مجلس الأمن إلى تجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ما لم يتم الامتثال للخطوات المذكورة في الفقرة ٤ أعلاه بحلول ذلك الموعد؛

٦ - يعلن استعداداه، في حال إحراز تقدم ذي شأن في عملية السلم في ليبيريا فيما يتعلق بالخطوات المذكورة في الفقرة ٤ أعلاه بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، للنظر في إعادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا إلى قوامها الكامل مع إدخال تعديلات مناسبة على ولايتها وعلاقتها مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لتمكين هاتين العمليتين من الاضطلاع بمهامهما كل على حدة بمزيد من الفعالية، فضلا عن النظر في الجوانب الأخرى لبناء السلام في ليبيريا بعد انتهاء الصراع؛

٧ - يحث وزراء لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على أن يدعوا، على النحو الذي أذن به رؤساء دولهم وحكوماتهم في اجتماع قمة أبوجا المعقود في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٥، إلى عقد اجتماع جديد للأطراف الليبرية والزعماء السياسيين الليبريين في أقرب وقت ممكن بغية حل المسائل المعلقة من التسوية السياسية حلا نهائيا؛

٨ - يحث الدول الأعضاء على أن تقدم في غضون ذلك دعما إضافيا إلى عملية السلام في ليبيريا عن طريق المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لليبيريا، وتوفير المساعدة المالية والسوقية وغيرها من أشكال المساعدة دعما للقوات المشتركة في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بغية تمكينه من الانتشار والاضطلاع بولايته على الوجه التام، وبخاصة فيما يتعلق بتجميع الفصائل الليبرية ونزع سلاحها؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل في هذا الصدد بذل جهوده الرامية إلى الحصول على موارد مالية وسوقية من الدول الأعضاء ويحث الدول التي تعهدت بتقديم مساعدة على الوفاء بالتزاماتها؛

١٠ - يذكر جميع الدول بالتزاماتها بأن تتقيد بدقة بال حظر المفروض على توريد جميع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) وعرض جميع حالات انتهاك حظر توريد الأسلحة على اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥)؛

١١ - يؤكد من جديد ضرورة استمرار فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في التعاون في وفاء كل منهما بولايته، وتحقيقا لهذه الغاية يحث

فريق الرصد على زيادة تعاونه مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا على جميع المستويات لتمكينها من الوفاء بولايتها؛

١٢ - يحث فريق الرصد على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الأمن لمراقبي بعثة الأمم المتحدة والموظفين المدنيين وفقا للاتفاق المتعلق بأدوار ومسؤوليات كل من بعثة المراقبين وفريق الرصد في إطار تنفيذ اتفاق كوتونو (S/26272)؛

١٣ - يطالب مرة أخرى بأن تحترم جميع الفصائل في ليبيريا بدقة مركز أفراد فريق الرصد وبعثة مراقبي الأمم المتحدة فضلا عن المنظمات والوكالات التي تقوم بإيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع أرجاء ليبيريا، ويطالب كذلك أن تيسر تلك الفصائل عمليات إيصال المساعدة وأن تلتزم بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة؛

١٤ - يثنى على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية في تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، ولا سيما جهود البلدان المجاورة في مساعدة اللاجئين الليبريين؛

١٥ - يحث منظمة الوحدة الأفريقية على مواصلة تعاونها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشجيع قضية السلم في ليبيريا؛

١٦ - يعرب عن تقديره للأمين العام وممثله الخاص لما يبذلانه من جهود لا تكل من أجل إحلال السلم وتحقيق المصالحة في ليبيريا؛

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل، على النحو المبين في تقريره، استعراض مستوى أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وتعديل التنفيذ العملي للولاية، وأن يقدم التقارير في هذا الشأن حسب الاقتضاء؛

١٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن الحالة في ليبيريا قبل ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛

١٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

— — — — —